

الاتفاق النووي الإيراني... لم تراجع الإمبراطورية أولاً؟



إعداد وترجمة: ليلى زيدان عبد الخالق

تطرقنا في تقارير مترجمة سابقة، إلى الاتفاق بين إيران والدول الست الكبرى، حول ملف طهران النووي. ومتاولين مواقف بعض الدول إزاء هذا الاتفاق، بدءاً بدولة العدو الصهيوني، وليس انتهاءً بمملكة الرمال الوهابية. إذ وصل رفض الصهاينة لهذا الاتفاق، إلى حد تحريض الكونغرس الأميركي ضد الرئيس باراك أوباما، ما حدا بالآخر إلى إلقاء خطاب محاولاً عبه طمأنئة «إسرائيل» والسعودية حيال النووي الإيراني، لكن التقارير اليومية تثبت أن لا طمأنينة لدى الصهاينة ولا الوهابيين.

أما في هذا التقرير الذي كتبه شارمن نارواني لـ «Russia Today»، فنبحث في الأسباب «الخفية» التي دفعت الولايات المتحدة الأميركية إلى السعي لتوقيع الاتفاق مع إيران. فكما هو معروف لدى القاصي والداني، أنّ قياديي الولايات المتحدة استمروا في خطاباتهم بالتركيز على أن الإيرانيين انتخبوا الرئيس روحاني في محاولة للوصول إلى مواقف معتدلة في السياسة الخارجية. لكن استطلاعا للرأي أجرى بعد الانتخابات الإيرانية، يفيد بغير ذلك، إذ وافق 69 في المئة من الإيرانيين الذين شملهم الاستطلاع على أن «الحفاظ على حق تطوير البرنامج النووي يستحق الثمن الذي يدفعه نتيجة العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية». ورأى 5 في المئة فقط من المشاركين في الاستطلاع، أن تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب يفترض أن يكون من الأولويات. إذاً، لم تنجح العقوبات ولم تحقق أي هدف كانت تتشده.

ولمزيد من التأكيد، أثبت تموز 2012، وجود محادثات سرية بين الولايات المتحدة وإيران في عُمان، كانت قد انطلقت. وفقاً لصحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية. من قبل وجود نمط من الإغراءات التي تقدمها واشنطن لإغراء إيران بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. مع الأخذ بالاعتبار أن الأميركيين هم الذين بادروا إلى انتهاج هذا المسار، لا الإيرانيين المرهقين من ثقل العقوبات. والحقيقة أن كل هذا كان قد بدأ أثناء تولي الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد السلطة في إيران، لا خلفه روحاني.

كتب شارمن نارواني لـ «Russia Today»: أمضينا ثلاثة أسابيع نراقب السياسيين الأميركيين وهم يتجادلون في شأن الاتفاق النووي الإيراني. يبدو أن الجميع قد قوّتوا نقطة بارزة واحدة: ألا وهي حاجة الولايات المتحدة إلى وضع حد لهذه المواجهة مع إيران -العكس. إن مقالنا الجديد في «RT» يشرح الأسباب التي اضطرت الغرب إلى الجلوس على طاولة المفاوضات في فيينا، ومدى تأثير هذا الاتفاق في توجهات الشرق الأوسط الجديد في سورية، العراق، اليمن، لبنان وحتى أبعد من ذلك في المنطقة. التي تقضم وتعض بأسنانها. فقد قيل أن هذه العقوبات ستغير من التصرفات الإيرانية، سواء في ما يتعلق بدعم الإرهاب، من قبل الجمهورية الإسلامية، فضلاً عن «حساباتها» حول برنامجها النووي، أو عن طريق تحويل مشاعر الشعب الإيراني ضد حكومتها.

وما هو الرئيس الأميركي باراك أوباما ينسج خيوط الرواية الكاملة كما يلي:

«وضعتنا في هذا المكان نظاماً غير مسروق للعقوبات التي قوّضت الاقتصاد الإيراني... وهذا يعود بالضبط إلى العقوبات الدولية وإلى التحالف الذي كنا قادرين على بناؤه. بحيث يستجيب الشعب الإيراني بالقول: نحتاج إلى مسار جديد للتوجه نحو التعامل مع المجتمع الدولي وكيفية التعامل مع نظام العقوبات هذا... هذا تحديداً ما أوصل الرئيس روحاني إلى السلطة.»

وهناك، بطبيعة الحال، أدلة كافية على أن ما سبق ذكره صحيح تماماً.

لو أردنا إسقاط ما نقيسه على الصعيد الاقتصادي، فسنرى أن الأثر الصافي لفرض العقوبات على حشد الإيرانيين وراء الإنتاج المحلي والأخبار، يكمن في تطوير الانضباط والتركيز على السياسة الضرورية للحفاظ على البلاد إلى أجل غير مسمى.

إن تقريراً صادراً عن أبحاث الكونغرس (CRS) لعام 2013 يشرح النتيجة غير المقصودة للعقوبات:

«تشير الأراء والتأكيدات الإيرانية إلى أن إيران، ومن خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والقطاع الخاص، للتخفيف من الأثر الاقتصادي للعقوبات. ويرى البعض أن إيران قد تستفيد من العقوبات على المدى الطويل من خلال إجبارها على تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عائدات النفط... وتعتمد الموازنة الإيرانية لعامي 2013 و2014 على صادرات النفط أقل بكثير من اعتمادها على صادرات المعادن، الإسمنت، السمام، والسلع الزراعية والصناعية الأساسية الأخرى المتزايدة بشكل ملحوظ.»

لم تنجح العقوبات على الصعيد السياسي أيضاً. فغالبية الإيرانيين لم يحملوا قيادتهم مسؤولية العقوبات وبتبعاتها الاقتصادية عليهم، كما لم يسعوا إلى التقرب من الغرب كوسيلة للخروج. إنما استمر قياديو الولايات المتحدة في خطاباتهم بالتركيز على أن الإيرانيين انتخبوا الرئيس روحاني في محاولة للوصول إلى مواقف معتدلة في السياسة الخارجية. لكن، ومن خلال قرأتنا مسحاً شاملاً أجرته مؤسسة «زعمي للبحوث واستطلاعات الرأي» في أعقاب الانتخابات الإيرانية، نجد أن النتائج تقلب هذا الافتراض رأساً على عقب:

يوافق 69 في المئة من الإيرانيين الذين شملهم الاستطلاع على أن «الحفاظ على حق تطوير البرنامج النووي يستحق الثمن الذي يدفعه نتيجة العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية». ويرى فقط 5 في المئة من المشاركين في الاستطلاع، أن تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب يفترض أن يكون من الأولويات.

إذاً، لا لم تنجح العقوبات ولم تحقق أي هدف كانت تتشده. لذا، فشل الغرب في «جزء» الإيرانيين إلى طاولة المفاوضات، ثم ما كان الحافز وراء هذا الجهد المفاجئ والمتعذر الأطراف للتوصل إلى اتفاقية عام 2015، وذلك بعد 36 سنة من فرض الولايات المتحدة العقوبات الأولى غير النووية ضد الجمهورية الإسلامية، وبعد تسع سنوات من العقوبات النووية التي صدرت للمرة الأولى عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة؟ وينبغي أن نبقي في أذهاننا أن كلا من الإيرانيين والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، قد قدمت عروضاً لإنهاء

أوسع نطاقاً.

وعلى رغم حرص الإيرانيين على الإشارة إلى أن مضمون اتفاق فيينا، جيد كـ«نواب» شركائها فيه، فإن هذه الصفقة هي في جوهرها مرضية فقط لطهران: فهي تضمن التحقق في عدم نيّة إيران أو سعيها لإملاك برنامج للأسلحة النووية، وهذا يُعدّ -بحذ ذاته- إنجازاً لبلد لا يسعى أصلاً إلى امتلاك مثل هذا البرنامج.

كما توفر هذه الاتفاقية لإيران حماية ضدّ «الإفراط في التفتيش»، فضلاً عن الاتهامات التي لا أساس لها، ورفض جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ضدّ الجمهورية الإسلامية، وتقوّرها بحقها بتخصيص برنامجها. وتلزم الدول الأعضاء في مجلس الأمن (بمن فيهم «إسرائيل»)، بهذا الاتفاق، وتضع موعداً ثابتاً لإنهاء هذه الملحة النووية برمتها.

وتحرّر هذه الاتفاقية أيضاً إيران من موانع مواصلة تنفيذ خطتها الإقليمية. وكنت قد قرأت في مطالعة حول اتفاق فيينا في صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية ما يفيد أن الرئيس أوباما وساعديه، لا ينظرون في أحاديثهم هذه الأيام -خوفاً من مزيد من استعداء الكابيتول هيل الذي يعتبر إيران العدو النهائي للولايات المتحدة- إلى طموحاتهم التوصل إلى اتفاق يأملون من خلاله فتح صفحة جديدة من العلاقات مع إيران وجعلها جزءاً من التحولات التي يمرّ بها الشرق الأوسط.

توقع هكذا الصفقة بالقول: «أدرك أن الشرق الأوسط المشتعل سيكون مكاناً أكثر سهولة لإدراجه بعد عقد الاتفاق، وسيفتح احتمالات التعامل مع الحرائق المشتعلة، سواء مع الحوثيين في اليمن، أو داعش في سورية والعراق، مما لو لم تكن هذه الصفقة موجودة، واحتمال التعرّض لمواجهة أخرى مع إيران في المنطقة.»

«إن الاتفاق النووي الإيراني كارثي بالنسبة إلى داعش»، كتبت فريديريكا مونغريني مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي. وتشرح قائلة: «ينشر داعش إيديولوجيته المخفية والمروعة في الشرق الأوسط وخارجه... نحن بحاجة إلى إعادة تشغيل العمليات السياسية لإنهاء الحروب، وبحاجة إلى دعوة جميع القوى الإقليمية السياسية للعودة إلى طاولة المفاوضات ووقف المذبذبة. إن التعاون مع إيران وجيرانها والمجتمع الدولي قد يفتح احتمالات إحلال أسس السلام في المنطقة، بدءاً من سورية، اليمن والعراق.»

ومن الواضح، أن إيران في لابع أساس بالنسبة إلى القادة الغربيين في أي معركة ضدّ «داعش» وغيره من الجماعات الإرهابية التكفيرية. ومن الواضح أيضاً، أنهم أدركوا أنّ أيّ استبعاد أو إقصاء لإيران في حل النزاعات الإقليمية المختلفة لن يكون أمراً جيداً.

لقد تحوّل ميزان القوى بشكل حاسم في الشرق الأوسط. تسعى واشنطن إلى الخروج من هذه الفوضى التي ساهمت في خلقها، وتدرّك أنها لن تستطيع ذلك من دون مساعدة إيران. لذا، توصلت إلى توقيع اتفاق فيينا لتسهيل هذا الاحتمال. وفي الوقت عينه، لا تميل إيران إلى مكافأة الولايات المتحدة على سلوكها السيئ، بل ترغب في مقاومة الجهود الموصلة إلى تسويات سياسية إقليمية ذات معنى.

لم تكن إيران في موقع ضعيف في المفاوضات النهائية في فيينا، ولم تترك الطاولة منهيكة أو مشلولة القوى. ويؤكد رأي هذا، كاتب العمود في «نيويورك تايمز» توماس فريدمان بالقول: «لقد أذهلني حقاً كيفية جلوس الإيرانيين إلى الطاولة، ومذهب اليد الضعيفة ضدّ الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا في مقابلهم على الطاولة نفسها. وعندما يحين الوقت، اعتقد أنني ساكف قائد الثورة الإسلامية على خامنئي بيع منزلي.»

لقد خرجت إيران للتوّ من الفصل السابع للعقوبات المفروضة ضدها من قبل مجلس الأمن عن طريق الدبلوماسية بدلاً من الحرب، وهي تركز الآن على مجموعة مهاراتها في فك عُقد الشرق الأوسط ومشكلاته. وإذا ما رغب أحد في تحدي الإمبراطورية في وقت قريب، فلن يكون أمامه سوى الحرص على الحصول على نسخة من قواعد اللعبة التي تمارسها إيران.

لا أحد يستطيع خوض غمار هذه اللعبة أفضل من إيران، ولن نغفر يوماً على لاعب أكثر صبراً.



بريطانيا، وفرنسا وحلفائهم في المنطقة، أي السعودية، قطر وتركيا عضو حلف شمالي الأطلسي.

ويبدأ واضحاً أيضاً منذ عام 2012، أن «القاعدة» وغيرها من الجماعات الإسلامية الإرهابية، تمكّنت من الهيمنة على «المعارضة» داخل المسرح العسكري السوري، وعناصرها المدعومة من الولايات المتحدة وحلفائها. وقد سمحت حسابات انتشار المفكراتين المستعدين تماماً لإسقاط نظام الرئيس الأسد، متوقعين أنهم سيستبعضون في وقت لاحق من الزمن، إحتكام سيطرة المتطرفين على البلاد.

لم يسقط الأسد، إنما رسخ التلرّف العمول والسلم والمدرّب من الولايات المتحدة أقدامه مرة أخرى في سورية. إحتكام سيطرة المتطرفين على البلاد، التي لطالما كافحت في سبيل تقديم قضية متماسكة لاستراتيجياتها في سورية، فصعود «داعش»، وتدفق الآلاف من المجاهدين إلى المسرح السوري، غيّرا كثيراً في الحسابات الأميركية. بدأت الولايات المتحدة تعمل على الانتباه لرهائياتها. أي تحديداً عندما بدأت إيران تدخل في حسابات الخطة «ب» الأميركية. تمّ التحضير للخطة «ب» منذ عام 2012، عندما شرع رئيس الاستخبارات السعودية بندر بن سلطان بالاستعداد إلى تصعيد العنف في سورية، ما أدّى إلى ازدياد حدة التشدد الإسلامي في بلاد الشام أضعافاً مضاعفة.

وأثبت شهر تموز من السنة نفسها، وجود محادثات سرية بين الولايات المتحدة وإيران في عُمان، كانت قد انطلقت. وفقاً لصحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية. من قبل وجود نمط من الإغراءات التي تقدمها واشنطن لإغراء إيران بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. مع الأخذ بالاعتبار أن الأميركيين هم الذين بادروا إلى انتهاج هذا المسار، لا الإيرانيين المرهقين من ثقل العقوبات. والحقيقة أن كل هذا كان قد بدأ أثناء تولي الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد السلطة في إيران، لا خلفه روحاني.

ويختصار، فإن كل هذا العناء الذي أُثير الآن وأكثر من أي وقت مضى، لإحتواء دولة نامية وعزله وترويضها، دولة تمكّنت لتطاعت تهدف إلى تحدي الهيمنة الإمبراطورية. ولن تكون إيران قادرة على تغيير قواعد اللعبة بغيرها، وسيبقى الحال كذلك، إلى أن تتحوّل اتجاهات اللعبة من تلقاء ذاتها.

في عام 2012، أخذت التشققات في الاقتصاد العالمي وهياكل القوى السياسية بالتحوّل دراماتيكيّاً. بدأتنا نرى ظهور دول «البريكس»، وتحديدًا روسيا والصين، كمحركين مؤثرين في الأحداث العالمية. وسواء كان هذا تحول في المتجارة بالعملة التقليدية كالدولار واليورو والروبية واليوان والروبل، أو ظهور المؤسسات الاقتصادية/الدفاع العالمية الجديدة التي بدأتها الدول الأعضاء في «البريكس»، بدأت القوى المتوسطة في العالم بإثبات ذاتها كقوى مشروعة في العالم على الساحة الدولية.

ولكن، حدث أن اصطدمت السلطة القديمة في الشرق الأوسط بالسلطة الجديدة بطريقة شرسة وعنفية. ففي تشرين الثاني 2011، أي عام انشقاق الانتفاضات العربية، أعلنت دول «البريكس» البيان الجماعي الأول لسياستها الخارجية، وحثت على رفض التدخل الأجنبي في الشؤون السورية الداخلية. وبحلول عام 2012، بدأت الأمور تنجلي أكثر فأكثر في سورية التي أثرت أحداث حربها بشكل فاضح من قبل اللاعبين الخارجيين، بمن فيهم الدول الغربية الدائمة العضوية في مجلس الأمن، الولايات المتحدة،

إيران أو تمثال نصفيّ

صرّح قائد «فيلق القدس» النخبوي في إيران قاسم سليمانبي قبل بضعة أشهر قائلاً: «لأحد اليوم في مواجهة داعش سوى الجمهورية الإسلامية في إيران، وكذلك الشعوب التي تناصر

